

الي الصلوة وجب الوضوء وكلمة لم يوجد لم يجب اما عند الغائبين  
 بالانحراف فظاهر ولما عندنا فلان الانحراف هو العلم  
 ما في مفهوم المخالفة وموجب النص شعور فثبت في الملامح  
 اما حال عدم الحديث فاذ ظهر النص يوجب انه اذا وجد  
 القيام مع عدم الحديث يجب الوضوء وهذا غير ثابت واما  
 حال وجود الحديث فلانه يثبت في اذ المقدم الي الصلوة مع وجود  
 الحديث لا يجب الوضوء اما عند القابلين بالمفهوم فلان  
 هذا الحكم هو مدلول النص واما عندنا فلا وجود وجوب  
 الوضوء وان كان بنا على عدم الاصل لكن جعل هذا الحكم  
 النص محيا فلما علم هذا علم الحديث اذ لا ذلك لما تخلف الحكم  
 عن النص اصلا وقوله هللية السلام لا يتضح القاضي وهو  
 غضبان فانه جعل الغضبا وهو غضبان عند فرائض القلب  
 ولا يعمل عند شغله بغض الغضب له ان جعل الشرع اما ان  
 فلا حاجة الي معان تعقل قلنا نعم في حقه تعالى اما في حق  
 العباد فانهم مبتلون بنسبة الاحكام الي العذر كنسبة المذنب  
 الي البيع والقصاص الي القتل فانه يجب القصاص مع ان  
 المقبول هيته باجله فلا يرضى التميز بين العذر والاشط  
 والوجود عند الوجود لا يدل على العلية لانه قد يقع اتفاقا  
 وقد يقع في العارضة ولا يشترط لها ايضا اي لا يشترط

الوجود عند الوجود للعلية لان الخلف لما يقع فيما للعلية  
 عين ذلك الوصف عند القابل لغضبهما وذلك الوصف مع  
 عدم المانع عند من لا يتورده اعلان تخلف الحكم عن العلة  
 لما لا يقدح في العلية اما عند القابلين بتخصيص العلة فلان  
 الشيء يمكن ان يكون علة والحكم تخلف عنه لما وهذا الخلف  
 لا يقدح في العلية واما عند من لا يقول بتخصيص العلة فان  
 العلة يجمع ذلك الوصف مع عدم المانع فالوصف يكون  
 جزءا للعلية ولا يشترط عدمه عند عدمه لانه قد يوجد علة  
 اخرى وقيام النص في الخالي ولا حكم له امر لا يوجد الا نادرا  
 فكيف يمكن اصلا في احوال القياس وانما هو غير مسلم في اية  
 الوضوء لانه ثبت للحديث بالنص لان ذكره في الخلف ذكر في  
 الاصل ولان المعنى اذا فهم من مضاجعهم والنوم دليل للحديث  
 ولما كان الما مظهرا دل على قيام الجحاسة فالتع في اي في  
 الما يعني في ايجاله الوضوء بدلالة النص اي على وجوب الحديث  
 واختار في التيمم التيمم اي بوجوه الحديث وقوله تعالى  
 اوجبا لحد منكم من الغايط الي قوله فتميموا وكايننا فيه اي انه  
 اي في النص اشارة الي ان الوضوء عند عدم الحديث سنة  
 لكونه ايما اربط بالامر وعند الحديث واجب بخلاف الغسل  
 فانه ليس سنة لكل صلاة وهذا وجه اخر لفرق النص بالحديث

